

- لتحقيق قدرة تنافسية عالية لا بد من تبني إستراتيجية مناسبة التي تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة.

على ضوء دراستنا السابقة، والنتائج المتوصل إليها، نقدم الاقتراحات التالية:

- إن الأرقام المتوصل إليها في حالة الجزائر هي حقيقة لا تعكس حالة الاقتصاد الوطني، بل هي ظرفية بسبب انتعاش أسواق النفط ولكنها إيجابية ويجب الحفاظ عليها وإعادة استثمارها؛
- تعجيل الإصلاحات وتوفير المحيط الملائم لها كإصلاح النظام البنكي، تحرير نظام الأسعار، المحافظة على السعر الحقيقي للدينار الجزائري، تنمية القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... إلخ؛
- إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها، عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج، فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة و الخدمات؛
- إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية و الرشوة ، تأخر مشاريع البنية التحتية خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين و جهاز العدالة، و القيام بمحاربة كل أساليب الفساد المالي و الإداري.... إلخ؛
- تدعيم تنافسية الاقتصاد وذلك من خلال إتباع أساليب تسييرية كفأة في المؤسسات و العمل على زيادة قدرتها و نجاعتها في الجوانب المالية و البشرية و التسويقية؛
- تحسين الكفاءة التشغيلية للموارد المستخدمة في الإنتاج من رأس مال مادي و بشري، و المواد الخام، و الطاقة و المعرفة مما يشجع المؤسسات على المنافسة مع نظيراتها سواء المحلية أو الأجنبية؛
- الاهتمام بالقطاع الخاص و دعمه و تحفيزه على المساهمة في التنمية بتوفير المناخ المناسب له من قوانين و استراتيجيات معينة؛
- وضع سياسات و استراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تشجيعه وتوجيهه من أجل تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- العمل على إنشاء فريق خاص بالتنافسية الوطنية يقوم بإعداد و صياغة السياسة الصناعية الجزائرية بالتعاون مع الجهات المحلية و الدولية و يهتم بجل العوائق التي تحول دون تحقيق القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية؛
- الاستفادة من المزايا و الايجابيات التي توفرها عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و العمل على تكريسها لتقوية القطاع الصناعي العمومي و الخاص، و تحسن نوعية و جودة المنتجات و العمل على تقليل التكاليف بشتى الطرق، و إلا فإن السلبات سوف تطغى و تقضي على جل المؤسسات الصناعية الموجودة و تجعلها غير قادرة على المنافسة الغير متكافئة مع مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية؛
- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري والرفع من كفاءته باعتباره العنصر الرئيسي لإحداث أي تنمية مستدامة وهذا من خلال إصلاح نظم التعليم والتكوين التقليدية وتكييفها مع متطلبات سوق العمل وكذا الاهتمام أكثر بالبحث و التطوير؛
- الاقتداء بالدول الناجحة في مجال التنافسية و العمل على الانضمام إلى مختلف التكتلات الإقليمية العربية و غيرها للاستفادة من الكفاءات التكنولوجية و الفنية المتطورة و جني ثمار التعاون مما يخدم تنافسية الاقتصاد الوطني.

إن مساعي الجزائر وإن كانت حثيثة فهي غير مجدية بالمستوى المطلوب، ذلك أن الاستفادة من فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي تبقى مقرونة بمدى قدرة الدولة على رفع قدرات التنافسية ومواجهة المنافسة الأجنبية، وهذا ما ينطبق على الجزائر والتي تدرك التحديات الاقتصادية الراهنة وتسعى جاهدة لدعم ترتيبها في مصاف الدول.

قائمة الهوامش و المراجع:

- 1- وديع محمد عدنان، " محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية "، بحوث و مناقشات، تونس 19-21 جوان، 2001، ص: 122.
- 2- وديع محمد عدنان، المرجع السابق، ص: 123.
- 3- شاكر تركي إسماعيل، "التسويق المصرفي الإلكتروني و القدرة التنافسية للمصارف الأردنية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس حول: "نحو مناخ استثماري و أعمال إلكترونية"، عمان، الأردن، تموز، 2007، ص: 04.
- 4- محمد خضري، " أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للإقتصادات العربية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول: " اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 27-28 أبريل، 2005، ص: 04.
- 5- محمد خضري، المرجع السابق، ص: 04.
- 6- حيان أحمد سلمان، "جدلية التنافسية الصناعية و جوهرها و مؤشراتها في الاقتصاد السوري"، الاقتصادية الإلكترونية، العدد 423، دمشق، 2009، ص: 01.
- 7- وديع محمد عدنان، " القدرة التنافسية وقياسها"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 24، ديسمبر، 2003، ص: 06-07.
- 8- طارق نويرة، " دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص: 05.
- 9- طارق نويرة، المرجع السابق، ص: 05.
- 10- كمال رزيق، " تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09 مارس 2005، ص: 326.
- 11- وديع محمد عدنان، " القدرة التنافسية و قياسها"، مرجع سابق، ص: 07.
- 12- سي علي أسماء، " استراتيجيات تنمية و تطوير الميزة التنافسية و آليات المحافظة عليها في منظمات الأعمال الحديثة"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي و التنافسية المستدامة في منظمات العمال الحديثة، جامعة الشلف، 19-20 نوفمبر 2012، ص: 6-7.
- 13- لمزيد من التفصيل أنظر:
- Banque d'Algérie, Evolution Economique Et Monétaire En Algérie, Juillet 2010, p:70, Juillet 2011, p:43, Mai 2012, p:50.
- 14- لمزيد من التوضيح أنظر:- 2012, The Global Competitiveness Report, 2011-2012, p:95, Report, 2013, p:89.
- 15- لتفاصيل أكثر حول المؤشر أنظر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2011، ص: 55-56.
- 16- لتفاصيل أكثر <http://www.heritage.org/index/>
- 17- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2011-2012, p: 94.
- 18- علال بن ثابت، "متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: "آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص: 12-13.

السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)

الأستاذ: محمد كريم قروف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالم، الجزائر

الملخص:

بالرغم من نجاح السياسة النقدية الحديثة المبنية على تبني إستراتيجية استهداف التضخم في تحقيق معدلات تضخم منخفضة خلال العقد الماضي في العديد من الدول، والإقبال المتزايد على هذه السياسة وبشكل مستمر، إلا أن هناك بعض الشكوك في إمكانية تطبيقها بشكل فعال في الجزائر بالمدى القصير، وكذا في ظل الظروف النقدية التنظيمية والهيكلية غير المواتية على المستويين الداخلي والخارجي. وحتى يتم تفعيل أكثر للسياسة النقدية عامة، وتأكيد التنبؤ الصحيح لإستراتيجية استهداف التضخم بصفة خاصة، لابد من التنسيق بين السياسة النقدية وبقية أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على استعادة توازن ميزان المدفوعات والتأثير في سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة. وتنويع الإقتصاد والخروج من دائرة الإقتصاد الريعي وتقليل التبعية للخارج في مجال التصدير والاستيراد.

La moderne politique monétaire et la ciblage de l'inflation en Algérie étude analytique de la période (1999/2011).

Résumé:

Malgré le succès de la politique économique moderne basé sur une stratégie qui vise la maîtrise le taux d'inflation durant la dernière décennie. Cependant, il ya des dente quand à l'application de cette politique dans les courts termes en algérie, en effet les conditions monétaires organisationnels et structurelles sont de favorable et cela au niveau interne et externe. Et pour activer plus la politique monétaire en général et l'adoption d'une stratégie qui vise la maîtrise de d'inflation, il faut une coordination entre la politique monétaire et les autres structures de la politique économique et en particulier la politique monétaire. Tout cela pourrait assurait une stabilité économique, en contrôlant la masse monétaire et freiner l'inflation et de travailler à rétablir l'équilibre de la balance des paiements et d'influencer le taux de change de la monnaie nationale par rapport aux devises échangées. Et de diversifier l'économie et de briser le cycle de l'économie de rente et de réduire la dépendance à l'extérieur dans le domaine des exportations et des importations.

mots clés: La politique monétaire, ciblage de l'inflation, La Banque centrale, Monetary mass.

مقدمة:

يتفق كم من الأكاديميين وصناع السياسة الاقتصادية على أن التضخم المرتفع وما يرتبط به من قابلية عالية للتغيير يشوه القرارات التي يتخذها القطاع الخاص بشأن الاستثمار والادخار والإنتاج، ويؤدي في النهاية إلى نمو اقتصادي أكثر بطئاً. وعلى هذا الأساس قامت أعداد متزايدة من الدول خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة أو نحوها بمنح الاستقلال المؤسسي للبنوك المركزية وألزمته قانونياً بتوجيه السياسة النقدية أساساً لتحقيق نوع ما من استقرار الأسعار، فبعد سنوات من التضخم المرتفع دخل العالم فترة من استقرار الأسعار في التسعينيات، وساعدت البنوك المركزية هذا الاتجاه الملائم بالعمل بصورة متزايدة على إعلان المسار المقبل للمتغيرات الاسمية الرئيسية كطريقة للتأثير على التوقعات التضخمية.

وتساعد مثل هذه الأهداف الوسيطة المعلنة على تحسين مصداقية السياسة النقدية، وذلك بالحد من دوافع البنك المركزي لاستقلال المفاضلات قصيرة الأجل بين تحركات الإنتاج والتضخم، والتي يمكن بدون ذلك أن يؤدي إلى وجود ميل نحو التضخم. إن تلك الأهداف تكون ركيزة اسمية، تلزم البنوك المركزية بتطبيق سياسات متسقة بينما توفر في الوقت نفسه مقياساً شفافاً يمكن للعامة استخدامه في متابعة تطبيق السياسة النقدية.

ولجأت معظم الدول النامية التي عانت بعض المشكلات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار وزيادة التشغيل والمحافظة على استقرار سعر الصرف وتحقيق معدلات نمو مقبولة ومن ثم تحقيق استقرار اقتصادي في المدى الطويل، إذ شملت السياسة النقدية حيزاً معتبراً في برامج الإصلاح لاحتواء هذه المشكلات. كما اتبعت بلدان أخرى متقدمة ونامية مع بداية التسعينيات إطاراً آخر لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار. تقوم هذه السياسة على استهداف معدلات رقمية أو مدى محدد من التضخم، بحيث يكون الهدف الأساسي لهذه السياسة هو الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل.

قامت الجزائر على غرار باقي الدول النامية بتجربة العديد من السياسات واعتماد الكثير من المناهج لتحقيق التوازنات الكبرى لاقتصادها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، منها ما نجح ومنها ما فشل، إلا أنه خلال فترة التسعينيات عرف الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة، حيث شهدت أسعار النفط ابتداء من سنة 1999 بعض الارتفاع وتحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ يمكن اعتبارها نقطة الانعطاف التي من خلالها تم تشكيل القاعدة النظرية للسياسة الاقتصادية والنقدية في الاقتصاد الجزائري. ومن أجل بلوغ مستوى قوياً من النمو خارج المحروقات على المدى المتوسط، أخذت السياسة النقدية حيزاً مهماً في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي ميزت الوضعية النقدية في الجزائر والمنتظر منها أن تلعب دوراً هاماً في رسم معالم هذه السياسة، خصوصاً وأن الإدخارات المالية المتاحة حالياً للدولة تسمح بتمويل هذه الإجراءات والبرنامج.

مشكلة الدراسة:

إن استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية الحديثة هو بمثابة إستراتيجية جديدة أقدمت عليها مجموعة من الدول منها المتقدمة والصاعدة لإعطاء مزيد من الشفافية والمصداقية للسياسة النقدية. إذ يعتبر كتوجه بديل لسياسات استهداف سعر الصرف واستهداف بعض المجاميع النقدية.

كما أن تبني استهداف التضخم هو نتيجة لبعض الصعوبات التي واجهتها البنوك المركزية في تطبيق هذه السياسات كمثبتات بديلة للسياسة النقدية. وإذا كان الرأي الغالب قد انتهى إلى أن المحافظة على استقرار الأسعار أضحى هو الهدف الرئيسي والنهائي للسياسة النقدية، فإن فاعليتها ترتبط بمدى تحقيقها هذا الهدف ومنه التطلع لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي ككل، وضمن هذا السياق تندرج إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1999/2011)، وهل بإمكان الهيئات النقدية إعتقاد وتطبيق سياسة استهداف التضخم حالياً أو ضمن الفترات المختلفة اللاحقة باعتبارها أسلوباً حديثاً في إدارة سياستها النقدية ؟.

أهمية وأهداف البحث:

لقد أصبحت الحاجة إلى إصلاح السياسة النقدية على الصعيد الوطني ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها وهي أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا المعاصر يستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تلقائياً دون وجود سياسة نقدية مرنة ومتوازنة ذات كفاءة جيدة تتلائم مع المتغيرات المحيطة. ولعل نجاح السياسة النقدية الحديثة المبنية على تبني إستراتيجية استهداف التضخم في تحقيق معدلات تضخم منخفضة خلال العقد الماضي في العديد من الدول من جهة، والإقبال المتزايد على هذه السياسة وبشكل مستمر من جهة ثانية، قد زاد من أهمية هذه السياسة في دعم الاستقرار الاقتصادي، ومن إمكانية تطبيقها بشكل فعال في الجزائر بالمدى القصير على الأقل. ومن ثم تهدف هذه الدراسة ضمن الإطار الذي حدد لها إلى التعرف على:

- إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.
- دراسة تحليلية وتقويمية لأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999/2011).
- دراسة مدى توافق تطبيق سياسة استهداف التضخم مع واقع ومعطيات الوضعية العامة للاقتصاد الجزائري.

فرضيات البحث:

تقوم هذه الدراسة على ثلاثة فرضيات نحاول إثبات مدى صحتها وهي:

- تعد مسألة إصلاح السياسة النقدية في الجزائر مسألة ضرورية في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة.
- يتوقف نجاح عملية التنمية الاقتصادية على وجود سياسة نقدية ذات كفاءة عالية.
- تعتبر عملية تبني وتطبيق إستراتيجية استهداف التضخم بشكل فعال في الجزائر غير مواتية بالمدى القصير.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال عرض الآراء والأفكار التي قدمها الاقتصاديون في مجال السياسة النقدية. والمستمدة من مصادر ثانوية وأولية متكاملة، تمثلت الأولى في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، أما الثانية فهي جميع البيانات الصادرة عن المؤسسات والأجهزة الحكومية والهيئات الدولية.

خطة البحث:

لتحليل موضوع البحث تم إتباع خطة منهجية شملت مبحثين رئيسيين، الأول ضم الإطار النظري والدراسات السابقة، والذي ركزنا فيه على توصيف ظاهرة التضخم إلى جانب الأسباب المنشأة له وآثاره الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة مفهوم سياسة استهداف التضخم وأهم شروط الأخذ بها كإستراتيجية حديثة للسياسة النقدية، كما تم فيه استعراض لدراسات سابقة للموضوع بشكل عام. أما المبحث الثاني فقد تم من خلاله التطرق للسياسة النقدية الحديثة وإجراءات معالجة التضخم في الجزائر، حيث شملت عناصره تحليل عام لأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما تم فيه تسليط الضوء على واقع تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر.

ليتم في نهاية الدراسة إدراج أهم النتائج والتوصيات الملخصة للبحث.

1- الإطار النظري والدراسات السابقة:

إن ظاهرة التضخم ليست وليدة العصر بل هي مسايرة لكافة الأنظمة الاقتصادية على اختلافها، وهي مشكلة تشمل كل الدول المتقدمة والنامية، إذ أن الآثار السلبية التي تتركها هذه الظاهرة كالحث من الإذخار وعدم التحفيز على الاستثمار وتخفيض معدلات النمو الإقتصادي إلى جانب التوزيع غير العادل للثروات، يستدعي من السلطة النقدية والتنفيذية البحث عن سياسات نقدية جديدة كفيلة بالحد من التضخم، وفي هذا الإطار طبقت معظم الدول التي واجهت مشكلة التضخم العديد من السياسات النقدية بحسب تعدد أسباب المنشأة للظاهرة والآثار الناتجة عنها.

وهو ما يدفعنا نحو محاولة مسايرة أهم التطورات الحديثة في إستراتيجية السياسة النقدية وكيفية تصميم السياسة النقدية في سياق ما يعرف باستهداف التضخم، ومعرفة أسباب إتجاه العديد من الإقتصادات

للاخذ بنظام إستهداف التضخم في سياساتها النقدية، بالإضافة إلى دراسة أهم شروط الأخذ بهذا النظام مع استعراضنا لدراسات سابقة في تطبيق هذا النظام واختبار فعاليته.

1.1 مدخل نظري عام لمفهوم إستراتيجية إستهداف التضخم:

لقد تولدت القناعة لدى العديد من الأكاديميين ومخططي السياسة النقدية والمسؤولين في البنوك المركزية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل الأمد للسياسة النقدية. وقد تبين منذ نهاية الثمانينات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات التقليدية القائمة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة مثل المجاميع النقدية أو سعر الصرف، لا تساعد كثيراً في تحقيق ذلك الهدف. الأمر الذي دفع ببعض الدول الصناعية والنامية لاحقاً، إلى تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم عرفت بسياسة استهداف التضخم. وهو إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية الحديثة هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

1.1.1 مفهوم التضخم أنواعه وآثاره الاقتصادية:

يعتبر التضخم ظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، ولهذا فقد شغلت هذه الظاهرة بالرجال السياسة والاقتصاد على حد سواء، نظراً للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية في الدول المتقدمة أو الدول النامية. كما تضاربت النظريات المفسرة لها بالشكل الذي أدى إلى إختلاف أساليب معالجتها واحتوائها أو الحد من تفاقمها على الأقل.

أ- مفهوم التضخم:

ب- هو من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً، غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم، حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، وكذا ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل مثل الأجور أو الأرباح، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف، والإفراط في خلق الأرصدة النقدية. إلا أن الشائع هو استعماله للتعبير عن حالة ارتفاع الأسعار وآثارها على قيمة النقود من جهة، وهيكل الإنتاج داخل الاقتصاد من جهة أخرى. وقد اكتسبت ظاهرة التضخم أهميتها في الحياة الاقتصادية بسبب ارتباطها الوثيق بالجانب النقدي والإنتاجي، واهتم الاقتصاديون بدراسة هذه الظاهرة بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد تعريف دقيق لها.

ومن أبرز التعاريف التي ميزت هذا المصطلح تعريفه على أنه " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما " (خالد الوزني، أحمد الرفاعي، 2003، ص 249). كما عرف

بأنه " عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد " (أنس البكري، وليد صافي، 2002، ص 197)، ومن خلال هاذين التعريفين يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

واعتمدت بعض الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه " كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار " (غازي حسين عناية، 1985، ص 14)، كما تم تعريف التضخم أيضاً على أنه " زيادة محسوسة في كمية النقود " (فؤاد هاشم، 1974، ص 219)، وكذلك عرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

وبشكل عام، فإنه وبالرغم من تعدد تعاريف ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. وعليه فإن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- أن قياس التضخم يتم بمقياس ما يسمى بالمستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.

- أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى

العام للأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبياً.

ب - أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المقياس المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداءً كاملاً. وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:

ب.1. التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار: على الرغم من وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد إلا أنه يلاحظ أحياناً عدم ارتفاع الأسعار، وذلك يكون نتيجة قيام الدولة بفرض رقابتها على

أسعار السلع والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية في حياة المستهلك أو المنتج، وهناك شكلين للتضخم ترتبط بهذا النوع وهي:

ب.1.1 التضخم المكشوف (**Open Inflation**): يتمثل في الارتفاع المستمر للأسعار دون أي عوائق تعترض ذلك.

ب.1.2 التضخم المكبوت أو الكامن (**Repressed Inflation**): وهو الحالة التي تُمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات و ضوابط تحد من الإنفاق الكلي و تحول دون ارتفاع الأسعار.

ب.2. التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية: حيث يقسم التضخم على أساس هذا المعيار إلى قسمين إنطلاقاً من القطاع الذي يشهد ارتفاع الأسعار وهما:

ب.1.2 التضخم الإستهلاكي أو السلعي (**Commodity Inflation**): وهو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية، حيث يمنح لمنتجي السلع الاستهلاكية فرصة لتحقيق أرباح مؤقتة كبيرة.

ب.2.2 التضخم الرأسمالي (**Capital Inflation**): وهو التضخم الذي يصيب جانب السلع الرأسمالية، ويكون تأثيره على مستويات الاستثمار والإنتاج.

ب.3. معيار حدة التضخم: واعتماداً على هذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع التالية من التضخم:

ب.1.3 التضخم الجامح (**Galloping Inflation/ Hyper Inflation**): وهو الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير جداً وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيم، فإذا استمر ذلك فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي و تنهار معه قيمة الوحدة النقدية.

ب.2.3 التضخم الزاحف (**Creeping Inflation**): وهو ناتج عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج وهو تضخم تدريجي وبطيء، ترتفع فيه الأسعار بمعدلات صغيرة لذلك فهو يستغرق فترة زمنية طويلة حتى يظهر.

ب.3.3 التضخم المتقلب: ونكون أمام حالة التضخم المتقلب عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة، ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحد من هذا الارتفاع لفترة أخرى، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدلات كبيرة فترة أخرى وهكذا.

ب.4. التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية: حسب هذا المعيار يقسم التضخم إلى نوعين؛ الأول مرتبط بالمبادلات التجارية للدولة، مع العالم الخارجي، في حين ينتج النوع الثاني من التضخم عن أسباب داخلية متعلقة بالاقتصاد المحلي للدولة.

ب.4.1 التضخم المستورد (Imported Inflation): وهو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يتم إستيراد جزء من التضخم الذي يكون داخل الدولة المصدرة عبر قناة الواردات، وينعكس ذلك على أسعار هذه السلع المستوردة.

ب.4.2 التضخم المحلي: وهو التضخم الناتج عن إختلالات هيكلية في الوظائف الاقتصادية المحلية، حيث يزيد الطلب ويعجز الإنتاج عن الاستجابة لهذه الزيادة أو تزيد كمية النقود عن الحاجة الفعلية للاقتصاد.

ب.5. معيار درجة التشغيل في الاقتصاد: ويصنف التضخم حسب هذا المعيار إلى الأنواع التالية:

ب.5.1 التضخم غير الحقيقي: ويحدث عندما تكون الزيادة في الأسعار ناتجة عن زيادة الطلب الفعلي، وفي نفس الوقت يزيد الإنتاج لأن الاقتصاد يحتوي على طاقات عاطلة غير مشغلة، كما أن الظروف الاقتصادية تمكن من زيادة الإنتاج وبالتالي فإن التضخم في هذه الحالة ليس ضارًا لأنه يشجع على زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف.

ب.5.2 التضخم الحقيقي: يكون في الحالة التي لا تؤدي فيه أي زيادة في الطلب إلى زيادة في الإنتاج، وإنما الزيادة في الطلب تقابلها زيادة في الأسعار.

ج - الآثار الاقتصادية الناتجة عن التضخم:

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية. وتتجلى هذه الآثار، نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار. ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار.

وتختلف درجة تأثير التضخم على أفراد المجتمع، حيث أن شريحة كبيرة في المجتمع والتي تمثل محدودي الدخل وأصحاب الدخل الثابتة والمعاشات التقاعدية، والذين تزداد معاناتهم جراء حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، نظرًا لانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وحساسية تأثرها بالتضخم، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، بينما تمثل الشريحة الأخرى المستفيدين من الارتفاعات في مستويات الأسعار ويمثلون فئة قليلة في المجتمع وتشمل المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والذين يحققون أرباحًا مرتفعة نتيجة الموجات التضخمية. أما بالنسبة للنتائج الاقتصادية الناجمة عن التضخم، والتي يمكن أن تؤثر على تطور الاقتصاد الوطني وتشويه بنيته، فيمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

ج.1. انخفاض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد رغم الزيادة الاسمية القياسية في حجم الاستثمار. وذلك لأن زيادة تكلفة الاستثمار نتيجة ارتفاع الأسعار قد تدفع بالمستثمرين إلى العزوف عن الاستثمارات الكبيرة والتوجه نحو الاستثمارات الهامشية ذات التكلفة القليلة والربحية العالية مثل أعمال المضاربة وغيرها من العمال غير المنتجة وما ينجم عن ذلك من عثرات في عملية التنمية وتقدم المجتمع وتعميق حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ج.2. فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم، حيث تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم. وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

ج.3. تشويه العلاقات الاقتصادية والنقدية مع العالم الخارجي، وذلك نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، وهي من النتائج السلبية للتضخم والتي يترك من خلالها بصماته السيئة على ميزان المدفوعات، وبالمقابل ازدياد معدل الاعتماد على الديون الخارجية، وتعميق علاقات التبعية إلى السوق العالمية، والوقوع تحت سيطرة الاحتكارات الأجنبية.

ج.4. حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية، حيث تمارس الضغوط التضخمية تأثيراً كبيراً على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية؛ وذلك نظراً للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، والذي يؤثر سلباً على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، مما قد يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية.

2.1.1 السياسة النقدية الحديثة وإستراتيجية استهداف التضخم:

إن استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية الحديثة هو بمثابة إستراتيجية جديدة أقدمت عليها مجموعة من الدول منها المتقدمة والصاعدة لإعطاء مزيد من الشفافية والمصادقية للسياسة النقدية. إذ يعتبر كتوجه بديل لسياسات استهداف سعر الصرف واستهداف بعض المجاميع النقدية. كما أن تبني استهداف التضخم هو نتيجة لبعض الصعوبات التي واجهتها البنوك المركزية في تطبيق هذه السياسات كمثبتات بديلة للسياسة النقدية. فقد تبين من خلال مجموعة من الدراسات أن ضعف العلاقة بين عرض النقود والأسعار والدخل، أو ما يعرف بالاستهداف النقدي، كان حافزا إضافيا لتبني استهداف التضخم. فهذا يعني أن هناك تغيرات جديدة قد طرأت على النظرية النقدية متجاوزة أسس وقواعد النظرية النقدية الكلاسيكية كما وردت في تحاليل الاقتصاديين النقديين خصوصاً **M. Friedman** الذي يؤمن بأن " التضخم هو دائما وفي أي مكان ظاهرة نقدية " (كمال الوالي، 2012).

أ - إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة:

مند أن ظهرت بوادر تضخمية في الدول الكبرى، بدأت عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في إستراتيجية السياسة النقدية هذا بعد أن أثبت الإقتصاديون مدى أثر تغيرات كمية النقود على مستوى النشاط الإقتصادي. فقد توصلوا بأن معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في إختلاف معدل التغير في الأسعار، أما في الفترة القصيرة سوف يغير معدلات الأسعار والنتائج. فكانت نقطة التغير في وجهة إستراتيجية السياسة النقدية نحو إستخدام مجاميع الإحتياطي، بعد فشل إستخدام معدل الفائدة كهدف وسيط في السياسة النقدية، وقد كانت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية تتمثل في إختيار هدف وسيط هو النمو النقدي في السنة، ويكون ضبط هذا النمو النقدي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك، ولكن هذه الإجراءات لم تلقى نجاحا كبيرا، وتعرضت لعدة إنتقادات لأن البنوك المركزية تتحكم في سعر الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود، ولذلك كانت هناك مجموعة إجراءات لدعم السياسة النقدية، تمثل أهمها في توسيع عريض لمجال تقلبات أسعار الفائدة، وإستخدام مجموع إحتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، وقد تم التركيز على الإحتياطات الحرة (صالح مفتاح، 2003، ص 110).

ومع التكامل المتنامي لأسواق المال العالمية خلال العقدين الماضيين وتزايد التقلب في تدفقات رأس المال منذ أزمة النظام النقدي، أصبحت ظروف الإبقاء على نظام سعر صرف ثابت أكثر صعوبة. ونتيجة لذلك، فإن الاقتصاديات النامية والتي لا تزال تحتفظ بسعر صرف ثابت كمصدر استقرار اسمي للسياسة النقدية، تتعرض لضغط متزايد للتحرك في اتجاه إجراءات أكثر مرونة أو في الاتجاه الأقصى المقابل، مثل مجالس النقد أو الدولار الكاملة. إلا أنه خلال عقد الثمانينيات أصبحت تجربة الدول في التوجه النقدي غير مرضية. ومع قيام المؤسسات المالية بتطوير بدائل للنقود، فإن الطلب على النقود أصبح

غير مستقر بصورة متزايدة، وبات من الواضح أنه بالرغم من تزايد ارتباطها على المدى البعيد، فإن النفود والتضخم ليسا مرتبطتين بدرجة كافية على المدى القريب. ونتيجة لذلك، ففي أوائل التسعينيات تبنى العديد من الدول منظمة التعاون والتنمية ونيوزيلندا التوجه الصريح لسياسة إستهداف للتضخم كإستراتيجية لتنفيذ السياسة النقدية.

ب - مفهوم سياسة استهداف معدل التضخم:

يمثل التعامل مع التضخم كهدف نهائي رئيسي للسياسة النقدية توجهاً معاصراً في النظرية النقدية، وتنحصر سياسة استهداف التضخم حول مشكلة عدم التناسق الزمني في السياسة النقدية بشكل رئيسي. ويرتكز ذلك على دور الترتيبات المؤسساتية من أجل تحسين رفاه المجتمع. إن ترتيب الأفضلية لأي من تلك الترتيبات إنما يعتمد على أولويات المجتمع بالنسبة لأهداف السياسة النقدية الرئيسية (عبد الرزاق حساني، 2002، ص 101).

وفي إطار هذا التوجه يعتبر الاستهداف الأمثل للتضخم حلاً مثالياً لمشكلة اختيار الترتيبات المؤسساتية للسلطة النقدية بين المركزية أو الاستقلالية. وقد بادر الباحثين إلى إعطاء مجموعة من التعاريف الدقيقة محددين في ذلك الإطار المفاهيمي العام لهذه السياسة.

إن استهداف التضخم يعني إعلان كل من الحكومة والبنك المركزي على أن يكون هدف السياسة النقدية تحقيق معدل تضخم مستهدف في مدى زمني محدد كأن تحدد نسبة 3 % في السنة خلال سنتين متتاليتين (حسن إبراهيم العيوطي، 2005، ص 16). ويمثل التعامل مع التضخم كهدف نهائي رئيسي للسياسة النقدية توجهاً معاصراً في النظرية النقدية ويتمحور حول " استهداف التضخم " ويرمي إلى حل مشكلة عدم التناسق الزمني في السياسة النقدية بشكل رئيسي (Christian h; 1999; p 295).

أما إسماعيل أحمد الشناوي فقد اعتبر أن استهداف التضخم يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية (إسماعيل أحمد الشناوي، 2004، ص 1).

وبشكل عام فإن سياسة استهداف معدل التضخم تقوم على التزام السلطات النقدية بتحقيق معدل مستهدف للتضخم خلال فترة زمنية محددة، على أن يترافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن، ومع الالتزام الكامل بالشفافية في وضع السياسات وفي تطبيقها وكذلك في توجهاتها المستقبلية بما يعزز مصداقية البنوك المركزية ویرسخ ثقة الأسواق. وقد ظهر هذا الأسلوب في بداية التسعينيات، وبالضبط في نيوزيلندا عام 1990.

كما تجدر الإشارة إلى أن النظرية الإقتصادية لا تحدد معدل معين للتضخم ، أو آلية الوصول للمعدل المستهدف، فهذا راجع لحالة كل دولة على حدة، ويتميز هذا النظام بإهتمام السلطة النقدية بالاعتبارات المحلية وكيفية الإستجابة للصدمات التي يواجهها الإقتصاد المحلي، وكذا عدم وجود علاقة قوية ومستقرة بين النقود ومعدل التضخم، ومن السهل فهم الجمهور لأهداف السياسة النقدية (وهذا لا يتوفر بدرجة مماثلة في ظل إستهداف النقود) (central bank of Egypt, 2003, p 1).

ج - دوافع وعوامل إنتهاج سياسة إستهداف التضخم:

كما ذكرنا سابقاً، فقد واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسيطة كالقاعدة النقدية وسعر الصرف لتحقيق هدفين متناقضين، هما زيادة النمو الإقتصادي وتخفيض معدل التضخم. وقد استندت تلك السياسة على فرضية القدرة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة، وبأن هناك علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات الوسيطة وتلك الأهداف، ويرجع تعثر هذه السياسة إلى سببين:

ج.1. التناقض بين الأهداف: حيث يخلق التناقض بين أهداف السياسة النقدية حالة من عدم اليقين لدى الجمهور وعملاء الأسواق بشأن أي منها له الأولوية في التحقيق. مما يؤدي بالتالي إلى عدم الثقة في مقدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه خصوصاً فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم والتحكم فيه بالأوقات الصعبة التي تحتاج إلى بناء الثقة لدى عملاء السوق.

ج.2. تغير قوة ارتباط المتغيرات الوسيطة: ويرجع السبب الثاني لتعثر لهذه السياسة إلى أن هذه المتغيرات الوسيطة مثل معدل نمو القاعدة النقدية أو أسعار الصرف قد تتغير قوة ارتباطها وتأثيرها على كل من معدل نمو الناتج الوطني ومعدل التضخم من وقت إلى آخر. بالإضافة إلى هذين السببين، فإن تبني نظام إستهداف التضخم كإطار عام جديد للسياسة النقدية في العديد من الإقتصادات خلال السنوات السابقة يعتبر دافع ومحفز قوي لإنتهاج هذا النظام، فقد أكد (Klaus Shmidt Hebbel) رئيس وحدة البحوث الإقتصادية في البنك المركزي الشيلي، أن الدول التي تبنت تلك السياسة الجديدة تمكنت من تخفيض كل من معدلات التضخم وهامش الخطأ في حساب التضخم في سياستها النقدية، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم هذا في رفع مصداقية السياسة النقدية وخفض حدة التقلبات في معدل التضخم وزيادة استقراره، فالأدلة الرقمية تشير إلى أن نظام إستهداف التضخم له أثر إيجابي على مصداقية الدولة وأداء سياستها النقدية، كما أنه يقلل من معدلات التضخم المتوقعة (central bank of Egypt, 2003, p 2).

ومن العوامل التي ساهمت في تبني هذه السياسة نذكر:

- إرتفاع معدلات التضخم في الثمانينات القرن الماضي، الأمر الذي اثر على معدلات النمو الاقتصادي وعلى تخفيض الموارد الاقتصادية، وهذا استوجب تخفيض التضخم والتحكم فيه.

- أن الاعتماد على المجمعات النقدية كاستهدافات وسيطية نتج عنها مشاكل في ظل اتساع الابتكارات المالية، إلى جانب عدم الاتفاق حول المجمع الأكثر دلالة على التضخم. وقد توصلت بعض الدراسات التي أجريت على السياسات النقدية المتبعة في عدد من الدول النامية، إلى أن هذه الدول عادة ما تنقسم بين إستهداف المعروض النقدي أو سعر الصرف أو التضخم، ثم تخلق العديد منها عن إستهداف سعر الصرف على أثر أزمت العملات، فأصبح الإتجاه العام هو المزج بين إستهداف المعروض النقدي والتضخم (central bank of Egypt, 2003, p 3).

- تطرح سياسة استهداف المجمعات النقدية مشكلة المحافظ المالية للأعوان الاقتصادية نتيجة تغيرات في أسعار الفائدة القصيرة والطويلة الأجل، مما يؤدي إلى اختلاف تشكيلة المجمعات النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم، حيث انخفاض أسعار الفائدة القصيرة المدى مقارنة بأسعارها في المدى الطويل يساعد على تضخيم المجمعات الواسعة بسبب أن الأعوان الغير ماليين سيوظفون أموالهم في شكل سندات أكثر منها في شكل ودائع لأجل.

- عدم استقرار العلاقة بين المجمعات النقدية والتضخم الذي خلق مشكلة سياسة نقدية تستهدف المجمعات النقدية، مما نتج عنه التقليل من قيمته والتخلي عنه لصالح سياسة استهداف التضخم، وعدم استقرار هذه العلاقة لا يعطي نتائج مرضية لتحقيق تضخم منخفض.

- تسعى البنوك لتحديد معدل للتضخم في فترة محددة لتجنب مشكلة تضارب الإستهدافات (سعر الصرف، المجمعات النقدية) (محمد أحمد زيدان، 2009).

د - الجوانب العملية لتوجيه استهداف التضخم:

إن استهداف معدل التضخم هو إطار لسياسة نقدية تلزم البنك المركزي بتحقيق معدل تضخم منخفض. وتبدأ العملية عادة بإعلان رسمي مشترك من جانب البنك المركزي والحكومة (عادة وزارة المالية) بهدف كمي واضح للتضخم يتم تحقيقه خلال فترة زمنية محددة، كمثال تحديد نسبة للتضخم مقدارها 2 % في السنة خلال العامين التاليين. ويصبح البنك المركزي - الذي لابد أن يكون حراً في كيفية استخدام أدواته - مسؤولاً عن تحقيق هذا الهدف وأن يوفر بصفة منتظمة معلومات عامة عن إستراتيجيته وقراراته. ويساعد هذا الالتزام بالشفافية في الحد من عدم اليقين بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية بينما يزيد من مصداقية البنك المركزي وخضوعه للمساءلة. كما يقوم البنك المركزي التقليدي في توجيه التضخم بضبط أدواته كأسعار الفائدة مثلاً عند مستوى معين اليوم يجعل توقعات التضخم بالنسبة لعام أو عامين قادمين قريبة من التضخم في ذلك الوقت من المستقبل.

وتقوم توقعات بدور الهدف الوسيط، ويدفع الفارق بين التضخم المتوقع والمستهدف اختيارات السياسة لرأب الفجوة بينهما. ويقرر البنك المركزي عادة، المسار المقبل للسياسة النقدية بعد تقويم المعلومات التي تم الحصول عليها من عدة مؤشرات، مثل توقعات التضخم التي تهيئها نماذج الاقتصاد الكلي، والتوقعات التي تقدم بوسائل أكثر آلية مثل نماذج النقل ذاتية الانحدار، وعمليات المسح القائمة على أساس توقعات التضخم.

كما تنتظر السلطات النقدية في تطورات المتغيرات المالية والنقدية الرئيسية، مثل النقود والائتمان والهيكل الزمني لأسعار الفائدة، وأسعار الأصول وظروف سوق العمل. وعندما يظهر أكثر من واحد من هذه المؤشرات بأن التضخم المقبل يحتمل أن يتجاوز الهدف، عندها تصبح الحاجة إلى تنشيط الأدوات أكثر وضوحاً.

هـ - الشفافية في ظل تحديد هدف التضخم:

تكون السياسة النقدية أكثر كفاءة عندما تفهم الأسواق أهداف السياسة والروابط بين تدابير السياسة النقدية وتلك الأهداف. وتلعب الشفافية دوراً أساسياً في أن تنتقل إلى المشاركين في الأسواق فكرة إمكانية الاعتماد على البنوك المركزية لما تحققه من نتائج، تؤدي بدورها إلى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة وفي تطبيقها. وبقدر ما يتم الإعلان عن أهدافها، بما فيه الأهداف الوسيطة، توجد الشفافية أيضاً في ظل التوجيه النقدي. إلا أن مؤيدي توجيه التضخم يرون أن أسلوبهم يزيد الشفافية والاتصالات المفتوحة.

ومن أسباب ذلك أن فهم الإعلان الواضح عن أهداف التضخم أسهل من فهم الإعلان عن معدل النمو لإجماليات نقدية معينة. كذلك فإنه نظراً لأن تكاليف التضخم لا تتجم فقط عن معدله ولكن أيضاً عن تقلباته، فإن الأهداف الصريحة للتضخم تعمل بالحد من عدم اليقين حول المسار المستقبلي للتضخم، على تحسين قرارات الإدخار والاستثمار، وبذلك ترفع معدل الإنتاجية الشاملة. يضاف إلى ذلك أن إيضاح نوايا البنك المركزي يساعد في الحد من التقلبات في الأسواق المالية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مفيدة لتخفيض المخاطر وعلاوات سعر الصرف (مصطفى بابكر، 2012).

وفي هذا الإطار تقوم كل البنوك المركزية المشاركة في توجيه التضخم بإصدار تقارير دورية عن السياسات النقدية أو ما يسمى تقارير التضخم، حيث توضح نوايا البنوك المركزية حول المسار المقبل للسياسة النقدية،

كما تفسر الفوارق بين معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة. ولتحسين فهم المتعاملين الاقتصاديين لمنطق البنك المركزي، تتضمن تلك التقارير أيضاً وصفاً لكيفية التوصل إلى التوقعات حول التضخم (بما في ذلك تقويم مخاطر الصعود والهبوط) إضافة إلى بيان الكيفية التي يتصرف بها البنك المركزي إزاء

مجموعة من المسائل التطبيقية الإضافية. ويؤدي هذا البيان المسبق إلى الحد من احتمالات إساءة فهم رد فعل البنك المركزي تجاه تلك المسائل.

2.1 دراسات سابقة حول إستراتيجية إستهداف التضخم:

تناولت عدة أطروحات ورسائل وبحوث ظاهرة التضخم، حيث ركزت على الدراسات التحليلية والقياسية للظاهرة مع التطرق إلى مختلف السياسات التي بإمكانها معالجة التضخم، كما تطرقت دراسات أخرى للسياسة النقدية بانفراد خاصة في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى أنه تم دراسة هذه السياسة مع السياسة المالية لإبراز كيفية التنسيق بينهما.

فيما ركزت دراسات أخرى على مسار وإصلاحات السياسة النقدية في إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي. وكان من أهم الدراسات في الجانب الإصلاحي ما تطرق منها لدراسة مفهوم سياسة إستهداف التضخم وظروف تطويرها ومتطلبات تطبيق هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية من شروط أولية وأخرى عامة لضمان نجاح وفعالية هذه السياسة. ومن بين هذه الدراسات نذكر:

1.2.1 دراسة إسر تيتار (Eser Tutar, 2002):

حاولت الدراسة تقييم سياسة استهداف التضخم في تركيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، وخلصت بأن تركيا تتوفر لديها شرطين أساسيين لإستهداف التضخم. حيث تمثل الشرط الأول في استقلالية البنك المركزي، إذ استطاعت تركيا ومن خلال القانون من زيادة درجة استقلالية البنك المركزي بإدخالها تعديلات على قانون البنك المركزي وحل مشاكله مع الخزنة العامة والحرية من الهيمنة المالية. أما الشرط الثاني فهو امتلاك تركيا لهدف وحيد هو استقرار الأسعار وإعطاء هذا الهدف الأولوية علاوة على ذلك فإن سعر الصرف أصبح أكثر مرونة منذ سنة 2000، إذ احتاجت إلى استخدام أداة ارتكاز أخرى بعد قيامها بتعويم سعر الصرف ومن ثم تبنيها لسياسة استهداف التضخم. (رجاء عزيز بندر، 2005)

2.2.1 دراسة رجاء عزيز بندر (Raja Aziz Bender, 2005):

وتناولت البحث موضوع استهداف التضخم مع دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، حيث إهتم البحث بالتعريف بسياسة استهداف التضخم وتوضيح الظروف التي تطورت فيها، كذلك يتطرق البحث إلى متطلبات وإجراءات تطبيق السياسة وتقييم أدائها، وتختتم الدراسة بعرض بعض تجارب الدول النامية التي طبقت هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن سياسة استهداف التضخم تتميز بعدة مزايا منها قدرة السياسة النقدية على المحافظة على استقرار الأسعار في المدى الطويل، وتساعد على تفادي التقلبات في مستوى الناتج وتحفز على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى الطويل ومواجهة الصدمات

التي يتعرض لها الاقتصاد إلى جانب تعزيز الشفافية ومصادقية السياسة النقدية. كما أن استهداف التضخم يعد معيار أفضل لقياس فعالية السياسة النقدية مقارنة بالإستهدافات الأخرى.

إلا أنه وبالرغم من الإيجابيات السابقة الذكر لهذه السياسة، فقد أكدت الدراسة أنها لا تخلو من الانتقادات، حيث لا توجد ضمانات كافية بأن يكون البنك المركزي ناجحاً في استعمال تقديره بوضع سياسات نقدية ملائمة تستجيب لرد الصدمات المحتملة نتيجة وجود فترات إبطاء زمنية في عملية التنبؤ بمعدل التضخم. وتم إثراء هذه النتائج بمجموعة من التجارب الدولية التي تبقت هذه الاستراتيجية في سياستها النقدية. (رجاء عزيز بندر، 2005)

3.2.1. دراسة بلعزوز وطيبة (Ali Belazzouz Ben, Abdelaziz Tiba, 2008):

وضمن هذه الدراسة تم التطرق للسياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (2003/1990)، وتهدف الدراسة إلى تقييم مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في مرحلة انتقاله إلى اقتصاد السوق.

وقد بينت نتائج الدراسة أن السياسة النقدية تعتبر من بين السياسات المتخذة في علاج ظاهرة التضخم ودعم النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر، خاصة بعد سنة 1990. إلا أنها أكدت أنه لا تتوفر الشروط في الوقت الحاضر لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، لكن بالإمكان اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل من خلال تبني السلطة النقدية هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل، كهدف أساسي للسياسة النقدية، وإعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر. بالإضافة لمجموعة الشروط المواتية لتحقيق ذلك. (بلعزوز، طيبة، 2008)

4.2.1. دراسة كمال الوالي (Kamal El Ouali, 2008):

وهي دراسة تم من خلالها تناول فكرة استهداف التضخم بين التأييد والانتقاد، وتم من خلالها الحديث عن استهداف التضخم بالمغرب، فقد بينت الدراسة أن تطبيقه على الأقل خلال هذه المرحلة، هو رهين بمدى إجماع الدول التي اعتمدته كإطار لسياستها النقدية حول نجاعته ومصادقيته، لاسيما في ظل مناخ دولي يطبعه ركود اقتصادي وانخفاض حاد لأسعار الفائدة. كما يكمن القول أن المغرب ليس مؤهلاً بعد بالشكل الكافي لتبني سياسة نقدية قائمة على استهداف التضخم، وذلك لعدة اعتبارات، بالرغم من تداول هذا المصطلح في بعض التقارير الصادرة عن بنك المغرب. وذلك لأن المغرب لم يستوف بعد كل الشروط التي يجب احترامها مسبقاً قبل تنفيذ أي سياسة نقدية تقوم على استهداف التضخم. فاستقلالية البنك المركزي كشرط مؤسسي يظل غير كاف دون استكمال الشروط الأخرى ذات طابع تقني من قبيل وضع النماذج التطبيقية الضرورية نظراً للدور الذي تلعبه التنبؤات في استهداف التضخم. كما أن تطبيق استهداف التضخم يجب أن يصاحبه نظام مرن لسعر الصرف وكذا استقرار في النظام المالي والإطار

الماكرو اقتصادي مع إمكانية تنسيق فعالة بين السياستين النقدية والمالية وحكمة مؤسساتية رشيدة. (كمال الوالي، 2012)

2. السياسة النقدية الحديثة وإجراءات معالجة التضخم في الجزائر.

تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية التي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق. وقد استخدمت هذه السياسات ضمن آلياتها السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على استعادة توازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى العمل أيضاً على التأثير في سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة. حيث بدأنا نشهد مؤخراً شبه الإقبال للسياسة النقدية على تبني سياسة استهداف التضخم كوصفة جديدة للسياسة النقدية قد تمكن بنك الجزائر من إيجاد وسيلة فعالة لضبط التضخم والتحكم فيه في حدود المعدلات المستهدفة مستقبلاً. وقد دارت العديد من التساؤلات حول مضمون هذه السياسة الإصلاحية، ومستوى أدائها وتأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الوطني.

1.2 تحليل أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011/1999):

تعتمد السلطات النقدية في أي دولة على وضع ورسم إستراتيجية نقدية خاصة، قد تبدي عليها بعض التعديلات من فترة لأخرى نظراً لبعض الاختلالات المسجلة لبعض المؤشرات الاقتصادية. ويتعين على البنك المركزي تسطير جملة من الأهداف الواجب بلوغها يتقدمها التركيز على هدف معين كونه أهم هدف ينبغي استهدافه أولاً، ويبقى هدف استقرار المستويات العامة للأسعار يمثل الهدف المشترك في أغلب السياسات النقدية للدول بإختلافها. وفيما يلي نعرض تحليلاً عاماً لأداء السياسة النقدية بالجزائر وفعاليتها في تحقيق أهدافها النهائية خلال الفترة (2011/1999) متبعين في ذلك الخطوات التالية.

1.1.2 توجهات السياسة النقدية خلال الفترة (2011/1999):

إعتبرت هذه المرحلة معاكسة للمراحل السابقة في توجه السياسة النقدية، وذلك باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع مجموعة البرامج والخطط التنموية التي شرع في تجسيدها، وكذا التي تم تسطيرها وإدراجها ضمن الفترات المختلفة اللاحقة. والمتمثلة في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أبريل 2001 إلى غاية أبريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005/2009 والبرنامج الخماسي للفترة 2010/2014، حيث تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال هذه الفترة.

وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى مستويات قياسية بلغت حدود 126 دولار للبرميل الواحد سنة 2011. في حين سجل سعر البرميل الواحد 65.2 دولار سنة 2002 (Ministère 2011, p 4)

(des finances). ويظهر المسح النقدي لهذه الفترة التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

الجدول رقم (01): تطور الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري خلال (2009/2000)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

البنود النقدية /السنوات	200 0	200 1	200 2	200 3	200 4	200 5	200 6	200 7	200 8	200 9
الإئتمان المحلي	162 1,3	161 0,9	184 5,4	180 3,6	151 4,4	846 ,6	601 ,3	12, 1	101 1,8	396 ,8
صافي الإئتمان للحكومة	677 ,5	569 ,7	578 ,6	423 ,4	20, 6	933 ,2	130 4,1	219 3,1	362 7,3	348 3,3
الإئتمان للاقتصاد	993 ,7	107 8,4	126 6,8	138 0,2	153 5	177 9,8	190 5,4	220 5,2	261 5,5	3 086 ,5
النقد وشبه النقد (M 2)	202 2,5	247 3,5	290 1,5	335 4,4	364 4,3	407 0,4	482 7,6	599 4,6	695 5,4	7 178 ,7
النقد (M1)	104 8,2	123 8,5	141 6,3	163 0,4	216 5,6	243 7,5	317 7,8	423 3,6	496 4,4	4 949 ,8
أشباه النقد	974 ,3	123 5	148 5,2	172 4	147 8,7	163 2,9	164 9,8	176 1	199 1	2 228 ,9
الودائع لدى البنوك	467 ,5	554 ,9	642 ,2	718 ,9	113 3	124 0,5	176 0,6	257 0,4	296 5,1	2 541 ,9

Source: Banque d'Alger.

تظهر مؤشرات الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، ارتفاعا كبيرا نسبيا في الكتلة النقدية، ويرجع هذا أساساً إلى تنقيد الموجودات الخارجية وكذا إلى الزيادة المعتبرة بشكل عام في القروض للاقتصاد. يؤكد هذا الميل استمرار حيوية القروض للاقتصاد، مما يضع الجزائر ضمن مجموعة البلدان الناشئة ذات النمو السريع للقرض. إضافة إلى ذلك، يخص ارتفاع القروض (خارج السندات) كل من البنوك العمومية بـ **11,29 %** والبنوك الخاصة بـ **16,44 %**، في حين تتباين وتيرتها بين البنوك.

كما أن حيوية التمويل متوسط وطويل الأجل لمشاريع الاستثمار، لا سيما عن طريق التجمعات المصرفية قد تعزز بواسطة تمديد آجال نضج التمويل المصرفي. وتتضح هذه الظاهرة الأخيرة بقوة في السنوات الأخيرة، تحت تأثير التحفيز المالي الذي قدمته السلطات العمومية. ومن جهة أخرى، وفي ظرف يتميز بالنمو القوي في القروض للاقتصاد، ساهمت الشروط المالية المواتية وتعزيز الصلاية المالية للبنوك في توطيد دور قناة القرض في تخصيص موارد الادخار المالي المتزايدة، والممثلة في ودائع الأسر وودائع المؤسسات الخاصة أو ودائع المؤسسات العمومية، بما فيها مؤسسات المحروقات.

وقد تزايدت الودائع تحت الطلب لدى البنوك بـ **6,55 %**، أي بوتيرة أقل من تلك المتعلقة بالودائع لأجل (بما فيها الودائع بالعملات الصعبة) (**7,22 %**)، في الوقت الذي سجلت فيه الودائع لدى مركز الصكوك البريدية والخزينة العمومية، من جانبها، ارتفاعاً أكثر أهمية (**21,84 %**). تجدر الإشارة كذلك إلى الزيادة الكبيرة في النقد الورقي اعتباراً من **2007**، أي بوتيرة سنوية متوسطة بواقع **18,2 %** بالنسبة للسنوات الأربعة الأخيرة، حيث بلغ نسبة النقد الورقي إلى الكتلة النقدية **26,09 %** في نهاية جوان **2011**. إذا كانت هذه النسبة مستقرة نوعاً ما بين **2005** و **2008**، بحوالي **22 %**، فإن قفزة تداول النقد الورقي تفسر أساساً بالحجم الكبير والمتزايد للدفع بالنقد الورقي في المعاملات، متجاوزة تلك المتعامل بها في تجارة التجزئة (ملحق تقرير بيان السياسة العامة، **2011**، ص 520).

وبصفة عامة يسجل خلال الفترة (**2009/2000**) اتجاه هبوطي لوتيرة التوسع النقدي إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له في سنة **2009** بمعدل نمو **3,2 %**، زيادة عن تميز سنتي **2002** و **2004** بتقارب معدل نمو الائتمان في الاقتصاد ومعدل نمو الكتلة النقدية (**2 M**)، هذه الوضعية النقدية الملائمة تعتبر ملائمة لتحسن في الوساطة المصرفية، بالإضافة إلى ظهور الارتباط في السنوات الثلاثة السابقة، بين تطور الظروف المصرفية والنمو وضبط السيولة المصرفية على الخصوص كأداة للاستقرار النقدي. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): المؤشرات النقدية للاقتصاد الجزائري خلال (2009/2000)

الوحدة: (%)

المؤشر / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نمو الكتلة النقدية (M 2)	12.	22.	17.	13.	10.	11.	18.	24.	16	3,2
	99	30	30	71	51	71	61	21		
نمو الائتمان في الاقتصاد	-	8,5	17.	9.	11.	15.	7,1	15.	18.	18
	16,	2	47	00	2	9		7	6	
السيولة في الاقتصاد	38.	58.	63.	59.	56.	51.	52.	57.	58.	70,
	3	05	82	01	41	01	31	51	6	5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).

نلاحظ من خلال الجدول السابق توسع نقدي منخفضا تاريخيا سجل في سنة 2009 (3,2 %) بمعدل أقل من الوتيرات العالية التي ميزت سنوات 2006 إلى 2008. إلا أن سنة 2010 تميزت بالعودة إلى التوسع النقدي (13,8 %)، ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي يلعبه صافي الموجودات الخارجية في مسار الإنشاء النقدي والتي ارتفعت بنسبة 10,2 % في 2010، وقد ترافق ذلك مع مواصلة حيوية القروض للاقتصاد. وعلى عكس ما حصل في العديد من البلدان الناشئة التي سجلت تقلصا في القروض للاقتصاد بسبب الأزمة المالية الدولية، فإن القروض الموزعة من طرف البنوك العاملة في الجزائر للمؤسسات والأسر، مباشرة أو عن طريق الاستثمار في السندات المصدرة من طرف المؤسسات، قد ارتفعت بـ 15,6 % في 2010، وتمثل هذه الزيادة نموا حقيقيا قويا للقروض يجعل من الجزائر إحدى البلدان الناشئة ذات النمو السريع للقروض. كما انه وتحت تأثير النمو القوي للقروض متوسطة وطويلة الأجل، ارتفعت حصة هذه القروض ضمن إجمالي القروض إلى 59,9 % في نهاية 2010 مقابل 57,2 % في نهاية 2009، مؤكدة بذلك ديناميكية التمويل طويل الأجل لمشاريع الاستثمارات لاسيما عن طريق تجمع البنوك لتقديم التمويل ومساهمة بذلك في تمديد مدة نضج التمويل المصرفي.

وقد ساهمت الظروف المالية المواتية وكذا صلابة النظام المصرفي أمام الأزمة الخارجية في تعزيز دور قناة القرض في تخصيص موارد الادخار في الجزائر. إذ تعززت هذه الأخيرة خلال سنة 2010، سواء على مستوى قطاع المحروقات أو قطاعات الأنشطة الأخرى، بعد تقلص ودائع قطاع المحروقات في

2009. من المفيد الإشارة إلى أن قائم الادخار المالي للأسر والمؤسسات الخاصة قد فاق في نهاية **2010** قائم الادخار المالي للمؤسسات العمومية، بما فيها مؤسسات قطاع المحروقات. وبالرغم من حدة فائض السيولة الهيكلية والمغذاة عن طريق الانتعاش المعتبر للنمو النقدي في **2010**، ساهم السير المنتظم للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر، في احتواء الضغوطات التضخمية في **2010** وبالتالي في إرساء المزيد من الاستقرار النقدي. ارتكز سير السياسة النقدية على الامتصاص الفعلي لفائض السيولة، نظرا لأهمية تنقيح الموجودات الخارجية في سنة **2010** بعد الصدمة الخارجية لسنة **2009**. فضلا عن ذلك، فإن الاحتياطات الحرة بلغت في المتوسط **63** مليار دينار في **2010**، منها **54** مليار دينار متشكلة من ودائع حرة للبنوك التي لم تتدخل في العمليات مع بنك الجزائر.

2.1.2 إصلاح إطار السياسة النقدية والاستقرار المالي:

تبقى مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي حاسمة في الجزائر، نظرا إلى هيمنة البنوك في النظام المالي الجزائري. وتنعزز هذه المساهمة في الفترة الأخيرة، في وضعية مميزة بالتسيير المرن لسعر الصرف بالموازاة مع هدف الاستقرار المالي الخارجي. وبالمثل، فإن التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية، في مستوى يمكن من مواجهة صدمات خارجية محتملة، يندرج في إطار الهدف الاستراتيجي لتعزيز الاستقرار المالي. وقد دعمت التدابير التشريعية الجديدة (الأمر رقم **04/10** المؤرخ في **26** أوت **2010**) الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي. ويرجع هذا الدعم لتعزيز الإجراءات التنظيمية المتخذة في السنوات الأخيرة، على ضوء بعض نقاط الضعف التي تمت معاينتها لا سيما النظام رقم **04/08** المؤرخ في ديسمبر **2008** الذي رفع بصفة جوهرية الرأس مال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية والنظام رقم **09-03** المؤرخ في ماي **2009** المتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط البنوك والمتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية.

وطبقاً لذلك، يصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية. وعليه، فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية. وفي هذا الإطار، عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة، بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتتقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية (إشراف موجه نحو المخاطر).

تقوم لجنة الاستقرار المالي لبنك الجزائر، من جهتها، بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية والتي تتمثل في إحدى عشر (11) مؤشر مسماة (مؤشرات دنيا)، مع استهداف المؤشرات الأخرى والمسماة (مؤشرات

مقترحة). وفي سنة 2010، أعطيت أهمية خاصة للتقييم الدوري لاستقرار النظام المصرفي والمالي خاصة بواسطة اختبارات الصلابة التي أدخلت منذ سنة 2007. وفي نفس السنة، وفي مجال الأدوات الاحترازية الكلية (الاحتياطات الإجبارية...)، إهتمت لجنة الاستقرار المالي أكثر بفائض السيولة الهيكلي الذي يميز النظام المصرفي الجزائري. وهنا تبرز الحاجة لتحسين توزيع القروض للاقتصاد لدعم تنويع الاقتصاد الوطني، علما بأن خطر القروض يبقى الخطر المصرفي الرئيسي. وفي هذا السياق، تواصل العمل على تحقيق هدف تقليص المخاطر المرتبطة بالديون غير الناجعة، حيث بلغ معدلها 19 % في سنة 2010 مقابل 21,8 % في 2009. كما عززت التدابير التشريعية الجديدة وبقوة جهاز الوقاية وحل (الأزمات)، مع تركيز خاص على توجيه الإشراف المصرفي نحو المخاطر، خاصة وأن تكثيف تبادل المعلومات بين مختلف الهيئات المشرفة على القطاع المالي (بنك الجزائر، اللجنة المصرفية، الخزينة العمومية، هيئة رقابة شركات التأمين ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها)، والذي يهدف إلى تدقيق معرفة مستوى مقاومة النظام المالي للدورات الظرفية، سيسمح بكشف أفضل للعوامل المهددة لاستقرار المالي.

3.1.2 السياسة النقدية وتدعيم الإشراف المصرفي في الجزائر:

تميزت السنوات الأخيرة في الجزائر بتعزيز الإطار المؤسسي للإشراف البنكي تبعا للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11، المتعلق بالنقد والقرض. يعطي هذا الأمر الإرساء القانوني لاستقرار المالي، كمهمة لبنك الجزائر إضافة إلى مهمة استقرار الأسعار، ويتضمن أحكاما قانونية جديدة تهدف إلى تحكم أفضل في المخاطر من طرف البنوك والمؤسسات المالية. وقصد ضمان التقارب بين أعمال الإشراف والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، المنصوص عليها من طرف لجنة بازل، إستمر بنك الجزائر سنة 2010 في إتمام مشروع عصرة مهنة الإشراف القائمة على المخاطر. وتدخل هذه العملية في إطار تعزيز عمليات الوقاية التي تهدف إلى ترسيخ أقوى لاستقرار النظام المصرفي في الجزائر.

إن هذا المشروع المهيكل، الذي يتوقع تطبيقه الفعلي لاحقا كمرحلة قيادية، يوصي بإعادة صياغة كل السيرورات المتعلقة بنشاطات الرقابة الممارسة من طرف البنك الجزائري. ويتضمن هذا المشروع تطوير نظام تنقيط مصرفي مطابق للمعايير الدولية، ويهدف هذا النظام الجديد إلى تعزيز القدرة على الكشف والإنذار المبكر وكذا تفصيل الجانب التنبؤي للرقابة. والكشف عن الأعراض المنذرة لفشل محتمل لأي بنك أو مؤسسة مالية في وضعية صعبة يعدّ ضروريا لضمان استقرار النظام المالي وحماية المودعين.

كما يسمح هذا النظام الجديد برد فعل سريع من طرف سلطة الإشراف واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة للتكفل بالصعوبات التي قد تواجهها هيئة مالية. ويدعم هذا الجانب الجديد من النظام والكامن في تنبؤ المخاطر هيئات الإشراف من التقليص المحسوس في تكلفة الإشراف من خلال استيعاب أفضل

لطبيعة المخاطر الخاصة بكل هيئة مالية خاضعة للرقابة واستهداف تلك التي تواجه صعوبات واستعمالاً عقلانياً لموارد الإشراف. وهذا ما سيسمح بالتمييز السريع بين الهيئات المالية السليمة من تلك التي تواجه صعوبات.

4.1.2 السياسة النقدية وهدف النمو الاقتصادي:

إن الحديث عن علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي يقودنا إلى مسابقة مستوى النمو الاقتصادي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، ويدعونا إلى التساؤل حول دور السياسة النقدية في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة ما تم إتباع سياسة نقدية توسعية، هذه تعتبر إشكالية بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوماً تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المصدرة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو ما يعني تقليص حجم الفجوة التضخمية التي قد تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود إلى خارج الجهاز المصرفي الرسمي، بالإضافة إلى استغلال تلك النقود في مشاريع ليس لها مقابل حقيقي (لا تساهم في زيادة الإنتاج الوطني). وقد انعكس استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة ايجابياً على الوضع النقدي والمالي، خاصة الفترة من سنة 2002 إلى سنة 2005، حيث تم تسجيل انتعاش معتبر في النمو الاقتصادي بمتوسط نمو بلغ 5,47 % وبالمقابل استقرار نسبي في معدل نمو الكتلة النقدية بنفس الفترة، مما ساهم في تخفيض معدل التضخم الذي بلغ 2,6 % سنة 2003. بالإضافة إلى انخفاض نسب الفائدة إلى ما بين 6,5 - 9 %، بعد أن كان يمثل ما نسبته 8 إلى 10 % سنة 2002 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2004، ص 28)، ويؤكد هذا التوجه دور هذه الأداة في مجال الضبط النقدي والاقتصادي. إلا أن هذا التوافق لم يدم لفترات طويلة حيث شهدت السنوات اللاحقة إختلالات واضحة على مستوى معدلات النمو الاقتصادي أو معدل نمو الكتلة النقدية. وهو ما يمكن توضيحه من خلال تطور معدل نمو الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (03): تطور معدل نمو الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009/1999).

الوحدة: (%)

المؤشر / السنوات	199	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	9	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
نمو الكتلة النقدية	13,6	12,99	22,30	17,30	13,71	10,51	11,71	18,61	24,21	16	3,2
النمو الاقتصادي	3,20	2,20	2,60	4,70	6,90	5,20	5,10	2,00	4,80	2,40	2,37

**Source: Banque d'Alger, Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No: 08/102
March 2008, No: 01/163 September 2001.**

عند إعتبار أن معدل النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، فإننا نلاحظ تذبذباً في تلك المعدلات خلال هذه الفترة، إذ توجد عدة مبررات تؤكد عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة في الاقتصاد الوطني، وبالتالي يسقط هدف النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية، كما أن منطلق النمو يأتي من الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، وهذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية.

فالمؤكد أن الهدف النهائي لأية سياسة نقدية يتمثل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والإبقاء على الأسعار عند مستويات مستقرة ومنخفضة نسبياً، إلى جانب تقادي الصدمات النقدية، والحد من تأثير الصدمات الخارجية، فقد أدت الأزمات المتكررة التي لحقت بالعديد من الدول المتبينة لنظم سعر الصرف الثابت إلى إضعاف الثقة في أطر السياسة النقدية المختارة من قبل هذه الدول.

إن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثلة في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة، وهو ما لم يدرج في قانون النقد والقرض رقم 10/90 والأمرين المعدلين له رقمي (1/1) و (11/3) حتى نضمن فاعلية أكبر للسياسة النقدية، كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين هدفها النهائي والأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية. وبالتالي يصبح هدف التضخم عنصراً محدداً مقارنة بالاستهداف النقدي الكمي المرن الساري المفعول، علماً بأن توقع التضخم على المدى القصير أصبح ذو أهمية خاصة.

5.1.2 تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2011/1999):

يؤدي عدم التحكم في معدل التضخم إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخماً زاحقاً إذا لم يتم التحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح، ولا يوجد هناك أي اتفاق حول تعرف التضخم لأن هذا المصطلح يستعمل لوصف العديد من الحالات تختلف حسب مصدر التضخم، مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخل النقدية وارتفاع التكاليف، وإزالة الألبس من الأفضل تعريف التضخم بإضافة المصدر الذي ينتج عنه، مثل تضخم الأسعار وتضخم الأجور وتضخم الأرباح وتضخم التكاليف. وتعتبر الأرقام القياسية الأدوات الأكثر فعالية لقياس معدلات التضخم، ومن ثم تستخدم كمؤشرات إحصائية لقياس اتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي.

وفي الجزائر فإن مصدر وأسباب التضخم ليست نقدية فقط وإنما هيكلية ومؤسسية كذلك. وقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع بداية عقد الثمانينات أصبحت

أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دولياً، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادراً على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية (تومي صالح، 2002، ص 307).

وصل معدل التضخم لرقم قياسي بلغ 0,34 % سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. وتفسيرات أسباب هذا الانخفاض يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحريك الأسعار، وتعديل أسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى مستويات قياسية سنّي 1995/1994، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية. كما تفسر عودة ارتفاع معدل التضخم والتي بلغت نسبة 4,52 % سنة 2011، نتيجة لارتفاع نمو الكتلة النقدية بمعدل متوسط بلغ نسبة 14,92 % خلال فترة الدراسة 2009/1999 (وليد عايب، 2009، ص 126). وبالرجوع إلى الجدول رقم (04) أسفله، يمكن تحليل تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (04): تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة (2009/1999).

الوحدة: (%)

المؤشر / السنوات	19 99	20 00	20 01	20 02	20 03	20 04	20 05	20 06	20 07	20 08	20 09
نمو الكتلة النقدية	13, 6	12, 99	22, 30	17, 30	13, 71	10, 51	11, 71	18, 61	24, 21	16	3,2
معدل التضخم	2,8	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	4,5	4,8	5,7

Source: Banque d'Alger, Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No: 08/102

March 2008, No: 01/163 September 2001.

[http://www.indexmundi.com/algeria/inflation_rate_\(consumer_prices\).html](http://www.indexmundi.com/algeria/inflation_rate_(consumer_prices).html)

إن هذه المرحلة تميزت بتطبيق برامج تنموية مختلفة والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً محسوساً مع انخفاض معدلات البطالة نوعاً ما، إلا أن البعض من المحللين يرون أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في ثلاث مصادر، وهي التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام؛ الزيادة في تكاليف الإنتاج (والمتمثلة أساساً في زيادة كتلة الرواتب والأجور)؛ وزيادة الكتلة النقدية.

وهناك ارتباط وثيق بين تطورات العوامل الثلاثة التي سبق أن ذكرناها وتطورات معدلات التضخم، حيث يعتبر التوسع في الإنفاق الكلي الخام من العوامل المسببة لارتفاع معدلات التضخم، إذ يؤدي انخفاض معدل نمو الإنفاق الكلي الخام إلى انخفاض معدل التضخم والعكس صحيح، ويعد الإنفاق الاستهلاكي أحد أهم مكونات الإنفاق الكلي الخام ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، حيث أن طلبهم المحدد بواسطة الأجور التي يتقاضونها يؤثر بشكل بالغ الأهمية على المستوى العام للطلب الكلي، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار. كما أن اتجاه نمو كتلة الرواتب والأجور يسير بنفس اتجاه نمو معدل التضخم، فإذا ما رجعنا إلى الفترة (1999/2009) نلاحظ أن ارتفاع معدل نمو كتلة الرواتب والأجور من 4,37 % إلى 10,24 % ما بين سنتي 2000 و 2001 ، أدى إلى ارتفاع معدل التضخم من 0,30 % إلى 4,2 % خلال نفس الفترة (Mourad 5 benachnou, 1993, p).

ويعتبر المصدر الثالث نتيجة منطقية للمصدرين السابقين في الدول النامية التي تعتمد على الإصدار النقدي، ويتضح ذلك من خلال تطور الكتلة النقدية أن اتجاه نموها ارتبط بشكل كبير مع اتجاه نمو معدل التضخم ومع بقية المصادر. ووفقاً لما تراه المنطلقات الحديثة في التحليل الاقتصادي فإن لجوء الحكومة إلى تمويل نفقاتها من خلال زيادة العرض النقدي، كسياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة بالجزائر سترتب عنه آثار توسعية على الناتج الوطني وذلك لأن التمويل بالعجز يترك أثراً على الناتج أحدهما يعود إلى الزيادة الإيجابية التي تتركها الزيادة في الإنفاق الحكومي على الناتج والآخر يتأتى عبر الأثر الإيجابي الذي تتركه زيادة العرض النقدي على الناتج. وبالرغم من الآثار الإيجابية، فإن هذه الوسيلة قد تسبب ظهور تضخم يضر بالاقتصاد نظراً لضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وهذا ما من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بالوتيرة نفسها لزيادة الطلب الكلي، الأمر الذي ينتج عنه تضخم في الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق بدأ التوجه نحو السياسة النقدية المعروف بإسم إستهداف معدل التضخم **inflation targeting**، كأحد أهم التطورات الحديثة في مجال عمل البنوك المركزية. وقد بدأت بعض الدول الصناعية مثل أستراليا، كندا، نيوزيلندا، السويد وبريطانيا في تطبيق نظام إستهداف التضخم منذ الثمانينات وأوائل التسعينات، ثم تزايد إهتمام العديد من إقتصادات الدول الناشئة خلال التسعينات بهذه السياسة، منها الشيلي، المكسيك، والبرازيل.

أما في الجزائر، فقد سمحت السياسة النقدية لبنك الجزائر بتنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم وفرض أسعار فائدة منخفضة كسياسة حد أقصى لسعر الفائدة، مما أدى في العموم إلى خلق توازن نقدي داخلي كالتحكم في التوسع النقدي والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار فائدة حقيقية موجبة، لكن الملاحظ أن ما يغطي النتائج المحققة على مستوى التوازنات النقدية في الجزائر كانت سببه الفعلي

الفسحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي (بابا عبد القادر، 2006، ص 8). وهنا نتساءل حول مدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات الحديثة في تصميم السياسات النقدية.

2.2 واقع تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر:

لقد توقف عدد متزايد من الدول عن استخدام الأهداف الوسيطة مثل كندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والسويد، وتوجهت نحو التعامل مع التضخم كهدف نهائي معن لسياساتها النقدية، لأن ذلك سيكون مرغوباً بشكل أكبر من أجل ضبط التوقعات التضخمية ويحافظ على مصداقية البنك المركزي، وذلك على الرغم من الاتفاق على صعوبة ضبط التضخم والتنبؤ به. ويوجد في الوقت الحاضر توجه واضح لدى الكثير من السلطات النقدية في الدول المتقدمة نحو هدف إعلان محدد للتضخم تسعى إلى تحقيقه، ويلقى هذا التوجه مساندة ودعمًا في بعض الأوساط العلمية والمصرفية.

أما في ما يخص حصيلة تنفيذ سياسة استهداف التضخم، تشير بعض الدراسات المنجزة في هذا الصدد أن معدلات التضخم ظلت مستقرة في أغلب الدول خلال العشرية الأخيرة إن لم يكن قد انخفضت إلى معدلات ضعيفة في بعض الدول الصاعدة التي كانت تعرف فيما مضى بتضخم مرتفع كالبرازيل والمكسيك وتركيا على سبيل المثال. والإيجابي في الأمر هو أن تراجع معدلات التضخم خلال فترة التسعينيات إلى حدود نهاية 2007 قد صاحبه نمو اقتصادي كانا لهما وقع إيجابي على تحسن القدرة الشرائية وإنعاش الاستثمار لدرجة أن مجموعة من الدول صارت مرشحة لتطبيق استهداف التضخم مستفيدة من الدعم التقني الذي يوفره صندوق النقد الدولي للبلدان التي ترغب في تبني هذا الإطار الجديد للسياسة النقدية. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى تطبيق سياسة استهداف التضخم بالجزائر، خاصة بعدما شهد التضخم إستقراراً نسبي خلال الفترة 2009/1999 بمعدل متوسط بلغ 3,09 % ؟.

1.2.2 متطلبات إنتهاج سياسة الاستهداف التضخم بالجزائر:

إن إنتهاج سياسة استهداف التضخم وضمان فعاليتها ونجاحها، يتوجب توفر مجموعة من المعايير التي تتميز بها السياسة النقدية بالدولة، وحتى يمكن القول بأن الجزائر تستهدف أو يمكن أن تستهدف التضخم لابد من توفر هذه المعايير ضمن سياستها النقدية، وهي:

أ - الإعلان العام بقيمة التضخم المستهدف: إن الإعلان عن الأهداف الرقمية هو الشرط الأول لإمكانية تطبيق سياسة الإستهداف، إلا أننا لا نجد هذا الشرط متوفراً، ولم تلتزم به السلطة النقدية في الجزائر قبل سنة 2003، إذ لم ينص قانون النقد والقرض رقم 10/90، ولا الأمران المعدلان له، أو أي تعليمية صادرة عن بنك الجزائر، على تحديد معدل تضخم أو مدى مستهدف خلال إطار زمني معين.

في حين احتوى تقرير بنك الجزائر سنة 2003 إستدلاليا هدفا محددا للسياسة النقدية وهو استهداف نسبة تضخم لا تزيد عن 3 %، غير أن تطبيق هذا الرهان بقي صعب التحقيق على مدى السنوات اللاحقة، وبالفعل شهدت العشرية الأخيرة تذبذبات على مستوى معدلات التضخم، وتم اختراق هذا السقف من سنة لأخرى. إلا أنه وفي السنوات الأخيرة وقبل ترسيخ هدف التضخم وفي إطار توقع التضخم وتنبهه، قام بنك الجزائر بتطوير أداة ملائمة منذ سبتمبر 2009 يتمثل في نموذج توقع التضخم على المدى القصير يعكس نظرة إستشرافية، من أجل توقع شهري لمعدل التضخم وتطوره على مدى سنة. على سبيل المثال، فإن معدل التضخم السنوي لنهاية سنة 2010 والذي تم توقعه في شهر سبتمبر 2010 لا يختلف إلا بـ 0,14 نقطة مئوية من معدل التضخم المحقق في شهر ديسمبر 3,91 % والمحسوب من طرف الديوان الوطني للإحصاء.

وعموماً، فإن التضخم السنوي المتوسط قد بقي قريباً من التوقعات على المدى القصير. وقد تراجع معدل التضخم هذا مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2009 (5,74 %)، مقارنة مع هدف التضخم المحدد من طرف مجلس النقد والقرض (4 %، + أو - 1 نقطة مئوية) (la Banque d'Algérie, oct 6, 2011, p).

وبعد تعديل الجهاز التنظيمي في سنة 2009 والمتضمن أدوات سير السياسة النقدية (استرجاعات السيولة، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة والاحتياطات الإجبارية)، وذلك استخلاصاً للدروس من الأزمة المالية الدولية الحادة لسنة 2008، تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني في هذا المجال حيث تم وضع هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية، مع الحفاظ على الأهداف الكمية النقدية. وبالرغم من هذه التوقعات والتي يمكن اعتبارها غير معلنة بشكل واضح، يعد هذا الشرط كافياً للحكم على أن السلطة النقدية في الجزائر لا تستهدف التضخم كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل.

ب - التزام استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية: حيث يُعتمد الالتزام المؤسسي لاستقرار وتخفيض الأسعار كهدف أول للسياسة النقدية في المدى الطويل وكشرط أساسي لإنتهاج سياسة استهداف التضخم. وحسب المادة 55 من قانون النقد والقرض 10/90 فقد تمثلت الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالجزائر في استدامة النمو وتحقيق التشغيل الكامل ثم بعدها استقرار المستوى العام للأسعار وسعر العملة الوطنية، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة تم تعزيز الإطار القانوني البنكي، من خلال دعم الإطار المؤسسي للإشراف البنكي تبعاً للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03، والمتعلق بالنقد والقرض. حيث يعطي هذا الأمر الإرساء القانوني لاستقرار المالي، كمهمة لبنك الجزائر إضافة إلى مهمة استقرار الأسعار، ويتضمن تشريعات وأحكاماً قانونية جديدة تهدف إلى تحكم أفضل في المخاطر من طرف البنوك والمؤسسات

المالية. وفي العموم يمكن القول أن السياسة النقدية بالجزائر، تميزت بعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار. هذا الأخير الذي يمثل هدف كل سياسة نقدية تسعى لتحقيقه دون الأهداف الأخرى باعتبار أن التضخم هو ظاهرة نقدية ناتجة عن الإفراط في الإصدار النقدي الذي لا يصاحبه زيادة حقيقية في الإنتاج مما ينعكس سلباً على الأسعار. إضافة إلى ذلك وفي ظل سياسة توسعية منذ سنة 2001 لا يستوجب أن يبقى تحقق النمو هو الهدف الأول، والذي لا يمكنه الاستدامة والاستقرار إلا في ظل استقرار الأسعار.

ج - استقلالية البنك المركزي: يعتبر توافر درجة كبيرة من الاستقلالية للبنك المركزي من المتطلبات الأساسية لتكون للسلطات النقدية الحرية في توجيه أدوات السياسة النقدية لتحقيق التضخم المستهدف في المدى المحدد والمتفق عليه مع الحكومة، دون تدخل حكومي في أسلوب تحقيق التضخم المستهدف، ويساعد على ذلك:

- أن يكون للبنوك بشكل عام وعاء كاف للإيرادات، والدين العام غير كبير حتى لا يشكل عبئاً على السياسة النقدية.

- الإلتزام بالحد من الاقتراض الحكومي سواء من البنك المركزي أو من البنوك العامة أو من بنك الاستثمار أو صناديق التأمين، ويمكن أن يتحقق ذلك في ظل اعتماد الحكومة على الإصدار المفرط للعملة من فترة لأخرى.

إذ يرى بعض المنتقدين لفكرة إستقلالية البنك المركزي أكثر مما ينبغي من شأنه العبث في الحقائق الاقتصادية والاجتماعية، في حين يرى مناصرو فكرة الاستقلالية للبنك المركزي بأن البنك المركزي المستقل من شأنه حماية عملة الدولة، كما يمثل أفضل السبل لمكافحة التضخم، بالإضافة إلى ذلك تضم إستقلاليته أن السياسة النقدية لن تفشل نتيجة الأغراض السياسية الحزبية، وهو ما يحدث أحيانا في الدول التي تهيمن فيها السلطة التنفيذية على البنك المركزي، وتوضح الدراسات التاريخية أن الدول ذات البنوك المركزية المستقلة، قد حققت بصفة عامة نجاحا أكبر في الحد من التضخم عن تلك الدول التي يخضع فيها البنك المركزي لموظفين يتم إنتخابهم (بول سامويلسون، 2006، ص 564).

إن تجربة بنك الجزائر حديثة نسبياً في الممارسة الميدانية للاستقلالية، بالرغم من أسبقية الناحية القانونية والتشريعية التي أعطت استقلالية أكبر للبنك، وحررت البنوك التجارية من قيودها الإدارية، حيث يعد قانون النقد والقرض 10/90 والمتمم والمعوض بالأمرية رقم 11/03 الصادرة بتاريخ 26 أوت 2003 والتشريعات المختلفة المتعلقة بتسيير القطاع المصرفي فيما بعد، من أهم المصادر التشريعية الداعمة لاستقلالية البنك المركزي. إلا أن الجزائر مازالت من حيث الممارسة الميدانية تعتمد على ما ورثته من الاقتصاد الموجه.

ويعد تدخل السلطة التنفيذية في إعطاء توجيهات إلى البنوك العمومية مثلاً عن تدخلها في المهام التي يمارسها البنك المركزي، والدليل على ذلك تصريحات التي تصدر من فترة لأخرى من طرف الحكومة بأن تضع المؤسسات العمومية أموالها في البنوك العمومية.

د - توفر الشفافية في السياسة النقدية: تعد الشفافية أحد أهم وسائل البنك المركزي لتأكيد إستراتيجية السياسة النقدية المنتهجة، وزيادة قنوات الاتصال بالجمهور والأسواق، ودعم خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية. فعملية الإعلان مقدما عن أهداف نقدية محددة يسهل ويبسط إدراك هدف البنك المركزي، وذلك للحصول على دعم ومساندة الرأي العام لسياسات البنك المركزي ولضمان تعاون اتحادات الموظفين والعمال في مقاومة الزيادات في الأسعار وللتسيق بين السياسات النقدية للبنك المركزي والسياسات الاقتصادية للحكومة. من جهة أخرى للسياسات النقدية الأكثر شفافية أهميتها خاصة لما يتسم به أداء السياسة النقدية عادة من صعوبة في مراقبته وتقسيمه، إذ أن العلاقات النقدية الأساسية يصعب فهمها تماما. لذا فانه من الضروري أن يجعل البنك المركزي المستقل الشفافية أهم ركائزه ليبرر استقلاله. إضافة لذلك فإن الشفافية الكاملة في العمليات النقدية لها دور أساسي في تحقيق نجاحها وتأكيد كفاءة إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية. ويتم تحديث ذلك بالقراءة المستمرة للأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية وتفسير الفوارق بين معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة. غير أنه لا تكفي الشفافية وحدها إذا لم توجد هيئة مسائلة يخضع لها البنك المركزي.

وما يلاحظ بالجزائر هو غياب هذه الشفافية والدور الذي يجب أن يقوم به بنك الجزائر بالاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه بصورة واضحة، وذلك بالرغم من بدأت الجزائر بالاشتراك في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي في أبريل 2009، كما أنها تشترك مع هذا الصندوق ومع البنك الدولي في نشر " تقارير التقيد بالمعايير والقواعد " الخاصة بشفافية السياسة النقدية والمالية، والشفافية الضريبية، والرقابة المصرفية (برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، 2012). بالإضافة إلى عدم إخضاع البنك المركزي للمساءلة، وذلك لغياب هيئة مستقلة للمساءلة حول مدى تحقق تلك الأهداف التي سطرها البنك المركزي سابقا. رغم المساءلة التي يقوم بها البرلمان إلا أنه يبقى يميزها نقص الفعالية الكافية لذلك.

إن الحديث عن نجاح سياسة استهداف التضخم بالجزائر وتطبيقها بفعالية على الأقل خلال هذه المرحلة، هو رهين بمدى إجماع الدول التي اعتمدته كإطار لسياساتها النقدية حول نجاعته ومصادقيته، لاسيما في ظل مناخ دولي يطبعه ركود اقتصادي وانخفاض حاد لأسعار الفائدة. كما يكمن القول أن الجزائر ليست مؤهلة بعد بالشكل الكافي لتبني سياسة نقدية قائمة على استهداف التضخم، وذلك للاعتبارات السابقة الذكر، وكذا بالرغم من تداول هذا المصطلح في بعض التقارير الصادرة عن بنك الجزائر.

فالجزائر لم تستوفي بعد كل الشروط التي يجب احترامها مسبقا قبل تنفيذ أي سياسة نقدية تقوم على استهداف التضخم. وإستقلالية البنك المركزي كشرط مؤسسي يظل غير كاف دون استكمال الشروط الأخرى ذات طابع تقني من قبيل وضع النماذج التطبيقية الضرورية نظرا للدور الذي تلعبه التنبؤات في استهداف التضخم. بالإضافة إلى أن تطبيق استهداف التضخم يجب أن يصاحبه نظام مرن لسعر الصرف وكذا استقرار في النظام المالي والإطار الماكرو اقتصادي مع إمكانية تنسيق فعالة بين السياستين النقدية والمالية وحكمة مؤسساتية رشيدة. كما يجب الحسم في مؤشر قياس الأسعار، أي الفصل بين اعتماد مؤشر أسعار المستهلك أو استعمال مؤشر يستبعد الأسعار المدعمة. فضلا عن ذلك، يجب الإلمام بجميع المعادلات الاقتصادية التي من شأنها توضيح الرؤية في ما يخص الأداء الاقتصادي بصفة عامة، وذلك، حتى يتسنى للبنك المركزي ضبط كل أشكال المخاطر، سواء منها الداخلية أو الخارجية، التي قد تعوق تحقيق معدل التضخم المستهدف.

2.2.2 آليات دعم وتحسين فعالية السياسة النقدية الحديثة بالجزائر:

يرى مؤيدو سياسة استهداف التضخم كإستراتيجية حديثة للسياسات النقدية، أنها تساعد المستثمرين وحتى المستهلكين على معرفة معدلات التضخم وتكاليف الإقراض بصورة أفضل، ما يسهل اتخاذ قرارات الاستثمار والاستهلاك ويقلل من مخاطر تقلبات الأسعار وتكاليف الإقراض ويوفر استقراراً اقتصادياً منشوداً. ولنجاح هذه السياسة بالجزائر ينبغي توافر قدر كبير من الشفافية حول السياسات الاقتصادية، خصوصاً التضخم، وكذلك القدرة على التنبؤ بمعدلاته. وحتى يتحقق ذلك لابد على السلطات النقدية الجزائرية إتباع آليات حديثة من شأنها دعم وتحسين فعالية السياسة النقدية، وذلك مرتبط بدوره بتحقيق مجموعة من شروط، نذكر منها:

- أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الجزائر هو هدف استقرار الأسعار، والتخلي عن باقي الاستهدافات الاسمية الأخرى كالأجور، مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي. باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج من جهة. ويتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل من جهة ثانية.
- إعطاء استقلالية ميدانية كاملة للبنك المركزي من أجل توجيه الأدوات النقدية بشكل فعال وعدم تمويله لعجز ميزانية الحكومة.

- توفير بنك للمعلومات عن المتغيرات الاقتصادية والنقدية ذات الصلة بالتضخم مع التحلي بالشفافية وإخضاع البنك المركزي للمسألة مع تواصل هذا الأخير مع كل الأعوان الاقتصاديين لشرح أهدافه خاصة وأنه السلطة الأولى المخولة بتطبيق سياسة الاستهداف.

- ضرورة وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، حيث يجب على السلطة النقدية التحكم في أدواتها المتاحة للتأثير على التضخم في حال انحرافه وتشكل له نموذجاً حركياً لتقديره.

- استبدال مقياس التضخم الحالي بمقياس آخر تم اعتماده في عدد من الدول يسمى بالتضخم الأساسي يتم فيه استبعاد كافة السلع المدعومة من الدولة كالطاقة والغذاء والسلع الموسمية وأيضاً المستوردة من سلة السلع المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) والهدف من ذلك هو الوصول إلى معدل حقيقي للتضخم؛ وكذا باعتبار أن ارتفاع الدعم الحكومي للسلع والخدمات عندما يستهدف بنك الجزائر التضخم أمر جد حساس، حيث أن أي تغيير في ذلك يهدم العملية بكاملها.

- ضرورة تطوير القدرات الفنية لبنك الجزائر في ما يخص التنبؤ والتوقع الدقيق بمعدلات التضخم، أي أن يكون لبنك الجزائر آليات متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم، فضلاً عن وجوب إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير في التضخم.

إن توفر هذه الشروط لتبني سياسة استهداف التضخم بالجزائر مرتبط بالتخلص من عدة صعوبات تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني في حد ذاته، هذا الأخير الذي لا تزال تميزه العديد من الاختلالات الهيكلية والتنظيمية التي تفتقد في غالبها إلى الاستقلالية وعدم توافر درجات عالية من الشفافية والقدرات الفنية الجيدة، والممارسة الميدانية فيه تعتمد بشكل كبير على ما ورثته الجزائر من الاقتصاد الموجه، فضلاً أنه في مضمونه عبارة عن إقتصاد بترولي ريعي إلى حد كبير، ولهذا تجد الدولة صعوبة في التنبؤ الدقيق لسياسة الاستهداف.

الاستنتاجات:

- إن السياسة النقدية في الجزائر لم تستطع تحقيق كل أهدافها، كما أن ما تحقق من إنجازات خلال السنوات الأخيرة لا يمكن إرجاعه بصفة أساسية إلى نجاح السياسة النقدية. فالجزائر عرفت أوضاعاً اقتصادية حرجة في بداية العشرية الماضية، تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، فضلاً عن المعدلات العالية للبطالة.

- لم تعد مسألة إصلاح السياسة النقدية في الجزائر مسألة اختيارية في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية على حد سواء، وإنما أضحت ضرورة بالغة تؤدي إلى خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني كلما تأخرت، ومن هذا المنطلق لابد على السلطة النقدية بالجزائر الاستجابة لمتطلبات العولمة والسعي في نفس الوقت إلى تحقيق التوافق مع التحديات الداخلية الجديدة.

- أصبح للسياسيين وصناع القرار للسياسة النقدية فناعة بأن تحقيق الاستقرار شرط ضروري للتنمية وضرورة تبني سياسة تخفيض التضخم.

- تمثل سياسة إستهداف التضخم إطار جديد لإدارة السياسة النقدية، وذلك من خلال التركيز على هدف إستقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي لهذه السياسة، إلا أنه تعتبر عملية تبني وتطبيق إستراتيجية استهداف التضخم بشكل فعال في الجزائر غير مواتية بالمدى القصير.
- عدم استثناء النظام النقدي والاقتصادي الجزائري للشروط العامة والشروط الأولية لتبني وتطبيق سياسة إستهداف التضخم، فإذا أرادت السلطة النقدية تطبيق هذا الأسلوب مستقبلاً بشكل فعال لابد أن يقوم اقتصادها بالكامل على مبادئ إقتصاد السوق، المبني على تحرير كل من أسعار السلع والخدمات، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف، والتجارة الخارجية وحرية حركة رؤوس الأموال.

التوصيات:

- بالرغم من نجاح السياسة النقدية الحديثة المبنية على تبني إستراتيجية استهداف التضخم في تحقيق معدلات تضخم منخفضة خلال العقد الماضي في العديد من الدول، والإقبال المتزايد على هذه السياسة وبشكل مستمر، إلا أن هناك بعض الشكوك في إمكانية تطبيقها بشكل فعال في الجزائر بالمدى القصير، وكذا في ظل الظروف النقدية التنظيمية والهيكلية غير المواتية على المستويين الداخلي والخارجي. وحتى يتم تفعيل أكثر للسياسة النقدية عامة، وتأكيد التبني الصحيح لإستراتيجية استهداف التضخم بصفة خاصة، نقترح مايلي:
- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية وبقيّة السياسات الإقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية من أجل تنويع الإقتصاد والخروج من دائرة الإقتصاد الريعي وتقليل التبعية للخارج سواء في مجال التصدير أو الاستيراد.
 - تكييف الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسلطة النقدية وتفعيل أدائها الميداني في المرحلة الحالية. والذي من شأنه إعطاء تدعيم أكثر استقلالية لبنك الجزائر، وذلك من أجل توجيه الأدوات النقدية بشكل فعال وعدم تمويله لعجز ميزانية الحكومة.
 - تشكيل نموذجاً حركياً لتقدير معدل التضخم بشكل دوري مستقبلاً. وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية لنموذج إحصائي يربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية، مع تفعيل أدواتها غير المباشرة خاصة ما تعلق بسياسة السوق المفتوحة.
 - دراسة وتطبيق سياسة إستهداف التضخم في مرحلة التحرير المالي. وفي ظل تقلبات أسعار المواد الخام والمواد الغذائية وكذا الأزمة المالية وتبعاتها الاقتصادية، حتى يتم تأكيد مدى مصداقية السياسة النقدية الجديدة في تحقيق هدفها النهائي المتمثل في استقرار الأسعار.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1- بول سامويلسون، وليام دي نوردهاوس (2006 م)، علم الإقتصاد، الطبعة العربية، مكتبة لبنان، لبنان.
- 2- إسماعيل أحمد الشناوي (2004 م)، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين الشمس.
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق تقرير بيان السياسة العامة (2011 م).
- 4- المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2004 م)، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، الجزائر.
- 5- تومي صالح (2002 م)، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988/2000، أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر، فرع القياس الاقتصادي.
- 6- وليد عايب (2009 م)، سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الاقتصاد، جامعة دمشق.
- 7- بابا عبد القادر (2006 م)، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، مداخل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر.
- 8- كمال الوالي (2012 م)، استهداف التضخم بين التأييد والانتقاد، من الموقع الالكتروني: <http://fr.wisdia.com>
- 9- صالح مفتاح (2003 م)، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990/2000، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر.
- 10- عبد الرزاق حساني (2002 م)، النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي واقع السياسة النقدية وآفاقها في سورية، رسالة دكتوراه في الإقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- 11- حسن إبراهيم العيوطي (2005 م)، تحليل للسياسة النقدية في مصر وأهمية تحديثها واستهدافها للتضخم، المؤتمر العلمي السنوي 24 للاقتصاديين المصريين، تفعيل دول السياسة النقدية في الاقتصاد المصري.
- 12- محمد أحمد زيدان (2009 م)، سياسة استهداف التضخم كآلية للحد من التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة مقدمة في اللقاء السنوي السابع عشرة لجمعية الاقتصاد السعودية حول التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، المملكة العربية السعودية.

- 13- مصطفى بابكر (2012 م)، الأنظمة النقدية واستهداف الإقلال من التضخم، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، من الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-api.org>.
- 14- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (2012 م)، الشفافية المالية بالجزائر، <http://www.pogar.org>.
- 15- خالد الوزني، أحمد الرفاعي (2003 م)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان.
- 16- أنس البكري، وليد صافي (2002 م)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
- 17- غازي حسين عناية (1985 م)، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 18- فؤاد هاشم (1974 م)، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 19- رجاء عزيز بندر (2005 م)، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق.
- 20- بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة (2008 م)، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (2006/1990)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- 21 - Ministère des finances (2011), Direction générale de la prévision et des politiques, Situation économique et financière de l'Algérie.
- 22 - Christian h .Baddies (1999): monetary policy and public finance inflation targets in a new perspective. IMF; staff paper; vol 46; n3.
- 23 - The research staff of the Egyptian banking institute, inflation targeting, link seminar series, central bank of Egypt, Egyptian banking institute (2003), Cairo.
- 24 - The research staff of the Egyptian banking institute, macroeconomic policies and performance, the latin American experience, link seminar series, central bank of Egypt, Egyptian banking institute (December 2003), Cairo.
- 25- The research staff of the Egyptian banking institute, macroeconomic policies and performance, the latin American experience, link seminar series, central bank of Egypt, Egyptian banking institute (february 2003), Cairo.
- 26- Mourad benachnhou (1993), inflation, dévaluation, marginalisation, dar Elcharifa, Alger .
- 27- Evolutions économiques et monétaires en 2010 et éléments de tendance du premier semestre 2011, Communication du Gouverneur de la Banque d'Algérie devant l'Assemblée Populaire Nationale, Alger (2011), <http://www.bank-of-algeria.dz>.

قنوات الانتقال للأزمة المالية : نماذج تقييميه للأثار - خاصة حالة الاقتصاد الجزائري-

بن يوب فاطمة

جامعة 08 ماي 1945 - الجزائر

الأستاذة الدكتورة: نادية شطاب

جامعة باجي مختار عنابه - الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الأزمة المالية على بعض الاقتصاديات، مع الإشارة إلى بعض النماذج التقييمية، حيث أضحت الأزمات المالية مؤشرا للأسواق المالية المعولمة نظرا لكثرة وسرعة تكرارها في سياق متسلسل بدءا من أكتوبر 87، 89، مارس 90، وما تتابع في 2001 وما بعد ذلك وصولا لأزمة 2007 - 2008 حتى الآن، مع الإشارة إلى أن مكنم الخطر لم يعد الأزمة ذاتها بل سرعة انتشارها ودرجة العدوى وتأثيراتها.

Channels of transmission of the crisis financière: models of evaluation effects- Algerian cases economy-

Summary :

The goal of this study is to show the impact of the financial crisis, by stressing certain models to evaluate their state. The financial crises became the principal index and the criterion more distinguished from the international financial markets, because of their number and their speed and their aspects repetitive and cyclic: October 1987, 1989, Mars 1990, 2001, until the financial crisis 2007-2008... 2011. But one makes a point of stressing that the true danger is not any more the crisis itself, but it is the speed of its propagation and the degree of the contagion and the extent of the after-effects of these financial crises.